MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

الإفلاس في الدول الخليجية وتأثيره على التحول التجاري الالكتروني

اشرف حسن زهران

مستشار قانوني / المملكة العربية السعودية

استلام البحث: 21/03/2026	مراجعة البحث: 24/04/2026	قبول البحث:07/05/2026

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة الإطار القانوني لأنظمة الإفلاس الحديثة في دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على دورها الجوهري في تعزيز عملية التحول نحو التجارة الإلكترونية. تكمن مشكلة البحث في مدى استجابة النصوص التشريعية لسرعة وتغير بيئة الأعمال الرقمية، وكيفية توفير "شبكة أمان" قانونية للمنشآت الإلكترونية المتعثرة مالياً بعيداً عن التصفية الفورية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث؛ تناول الأول الأسس التشريعية للإفلاس والنشاط الرقمي، وبحث الثاني آليات الحماية وإعادة التنظيم المالي، فيما ركز الثالث على أثر هذه الأنظمة في جذب الاستثمارات التقنية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها أن قوانين الإفلاس الخليجية الحديثة انتقلت من فلسفة العقاب والتصفية إلى فلسفة الإنقاذ والاستمرارية، مما أدى إلى تقليل أخطار "الفشل الرقمي" وتحفيز ريادة الأعمال الإلكترونية، كما أبرزت الدراسة ضرورة وجود معايير خاصة لتقييم وحماية الأصول الرقمية أثناء إجراءات الإفلاس، وتوصي الدراسة بتبني مسارات إجرائية مرنة وسريعة تتناسب مع الطبيعة المتسارعة للمتاجر والمنصات الإلكترونية لضمان عدم فقدان قيمتها السوقية أثناء التعثر.

الكلمات المفتاحية: قوانين الإفلاس، دول الخليج، التجارة الإلكترونية، إعادة التنظيم المالي، الأصول الرقمية، الاقتصاد الرقمي

Abstract

This study examines the legal framework of modern bankruptcy systems in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries, focusing on their crucial role in promoting the transition to e-commerce. The research problem lies in the extent to which legislative texts respond to the rapid pace and changes in the digital business environment, and how they can provide a legal "safety net" for financially distressed e-commerce businesses, preventing immediate liquidation. The research employs a descriptive, analytical, and comparative approach, dividing the study into three sections. The first addresses the legislative foundations of bankruptcy and digital activity, the second explores mechanisms for protection and financial restructuring, and the third focuses on the impact of these systems on attracting technology investments. The study reached several conclusions, most notably that modern GCC bankruptcy laws have shifted from a philosophy of punishment and liquidation to one of rescue and continuity, thus reducing the risks of "digital failure" and stimulating e-entrepreneurship. The study also highlights the need for specific standards to evaluate and protect digital assets during bankruptcy proceedings and recommends adopting flexible and expedited procedural pathways that align with the fast-paced nature of online stores and platforms to ensure they retain their market value during financial distress.

Keywords: Bankruptcy laws, Gulf countries, e-commerce, financial reorganization, digital assets, digital economy.

المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً جذرياً نحو الرقمنة، وقد واكبت دول مجلس التعاون الخليجي هذا التحول من خلال تبني استراتيجيات وطنية طموحة تعتمد على الابتكار واقتصاد المعرفة، مما أدى إلى طفرة هائلة في تأسيس منصات التجارة

CC BY

الإلكترونية. ومع هذا النمو المتسارع، تبرز المخاطر المالية والتشغيلية التي قد تعصف بهذه المنشآت، مما يجعلها عرضة للتعثر المالي.

تاريخياً، كانت أنظمة الإفلاس تتسم بالطابع العقابي وتتجه فوراً نحو التصفية، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة المنشآت الرقمية التي تعتمد قيمتها على "الأصول غير الملموسة" كالبيانات الضخمة والخوارزميات وقواعد العملاء، إدراكاً لذلك، شهدت البيئة التشريعية الخليجية ثورة قانونية تمثلت في إصدار أنظمة إفلاس حديثة (مثل نظام الإفلاس السعودي، والمرسوم بقانون اتحادي إماراتي بشأن إعادة التنظيم المالي والإفلاس) تتبنى "فلسفة الإنقاذ" والتسوية الواقية، وتأتي هذه الدراسة لتبحث في مدى قدرة هذه الأنظمة الحديثة على استيعاب الطبيعة الخاصة لمنشآت التجارة الإلكترونية، وحماية أصولها الرقمية، وجذب الاستثمارات في ظل التحديات العابرة للحدود.

مشكلة البحث

تتبلور المشكلة الرئيسية للبحث في التساؤل عن مدى كفاءة وملاءمة الآليات القانونية التي وفرتها أنظمة الإفلاس الخليجية الحديثة لمعالجة حالات التعثر المالي لمنشآت التجارة الإلكترونية.

وتتفرع هذه المشكلة إلى إشكاليات دقيقة تتعلق بـ:

كيفية تقييم وحماية "الأصول الرقمية" والبيانات الضخمة التي لا تخضع لقواعد الحيازة المادية التقليدية أثناء إجراءات الإفلاس.

مدى قدرة إجراءات "إعادة التنظيم المالي" و"التسوية الواقية" على ضمان استمرارية عمل المنصات الرقمية دون الإضرار بحقوق الدائنين.

تحديات تنازع القوانين والاختصاص القضائي عند تصفية المتاجر الإلكترونية التي تمارس نشاطها عبر الحدود داخل وخارج دول مجلس التعاون الخليجي.

أسئلة البحث

يسعى البحث للإجابة على التساؤلات الآتية:

ما هي ملامح التطور التشريعي لأنظمة الإفلاس في دول مجلس التعاون الخليجي وكيف انتقلت من فكرة التصفية إلى إعادة التنظيم المالي؟

ما هي الطبيعة القانونية لمنشآت التجارة الإلكترونية، وما هي أبرز تحديات تعثرها ماليًا مقارنة بالمنشآت التقليدية؟

كيف تؤثر إجراءات "إعادة التنظيم المالي" و"التسوية الواقية" على ضمان استمرار المنصات الإلكترونية المتعثرة؟

ما هي الحماية القانونية المقررة للأصول الرقمية والبيانات الضخمة للعملاء أثناء خضوع المنشأة لإجراءات الإفلاس؟

ما هو الأثر الاقتصادي والقانوني لمنظومة الإفلاس على تعزيز الثقة الائتمانية وجذب الاستثمار في الاقتصاد الرقمي الخليجي، وكيف تُعالج تحديات التصفية العابرة للحدود؟

أهداف البحث

التأصيل القانوني: بيان الطبيعة القانونية للمنشآت الرقمية والأصول غير الملموسة في سياق قوانين الإفلاس.

التحليل التشريعي: تحليل نصوص أنظمة الإفلاس الخليجية الحديثة وتقييم مدى مرونتها في استيعاب حالات الإفلاس التقني وتطبيق إجراءات التسوية الواقية وإعادة التنظيم.

تحديد التحديات الإجرائية: تسليط الضوء على الإشكاليات العملية المتمثلة في التصفية الرقمية وحماية البيانات الشخصية للعملاء من البيع كأصول تجارية عند تصفية المنصة.

تقديم التوصيات: اقتراح حلول تشريعية تسهم في سد الفراغ القانوني المتعلق بالإفلاس العابر للحدود للمنصات الرقمية في منطقة الخليج لتعزيز بيئة الاستثمار.

أهمية البحث

الأهمية النظرية (العلمية): ندرة الدراسات القانونية التي تربط بين "أنظمة الإفلاس" و"التجارة الإلكترونية" في السياق الخليجي، ويمثل هذا البحث إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية من خلال معالجة التقاطع بين القانون التجاري التقليدي وقانون تقنية المعلومات.

الأهمية العملية (التطبيقية): يقدم البحث دليلاً ومرجعية للمشرعين، والقضاة في المحاكم التجارية، والمحامين، وأمناء الإفلاس للتعامل مع قضايا تعثر المنشآت التقنية، كما يفيد المستثمرين وجهات التمويل في فهم الضمانات القانونية التي تحمي استثماراتهم في الاقتصاد الرقمي.

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المناهج الآتية:

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف المفاهيم القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والأصول الرقمية، وتحليل النصوص الواردة في قوانين الإفلاس الخليجية (نظام الإفلاس السعودي، قانون الإفلاس الإماراتي، الخ).

المنهج المقارن (الضمني): من خلال المقارنة بين التشريعات الخليجية، واستصحاب بعض الممارسات الدولية فيما يخص إعادة تنظيم شركات التقنية.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: آليات تسوية حالات الإفلاس وإعادة التنظيم المالي المطبقة حصراً على منشآت التجارة الإلكترونية والأصول الرقمية.

الحدود المكانية: دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على النماذج التشريعية الأبرز.

الحدود الزمانية: القوانين والأنظمة المعمول بها حالياً في دول الخليج.

هيكل البحث:

المبحث الأول: الإطار التشريعي للإفلاس والتجارة الإلكترونية في الخليج

المطلب الأول :التطور التشريعي لأنظمة الإفلاس الخليجية (من التصفية إلى إعادة التنظيم المالي).

المطلب الثاني :الطبيعة القانونية لمنشآت التجارة الإلكترونية وتحديات تعثرها ماليًا.

المبحث الثاني: آليات الحماية القانونية للمنشآت الرقمية المتعثرة

المطلب الأول :إجراءات "إعادة التنظيم المالي" و"التسوية الواقية" وأثرها على استمرار المنصات الإلكترونية.

المطلب الثاني :حماية الأصول الرقمية والبيانات الضخمة أثناء إجراءات الإفلاس.

المبحث الثالث: أثر منظومة الإفلاس على جذب الاستثمار في الاقتصاد الرقمي

المطلب الأول :دور قوانين الإفلاس في تعزيز الثقة الائتمانية للمتاجر الإلكترونية لدى البنوك والممولين.

المطلب الثاني :تحديات التصفية الرقمية العابرة للحدود في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: الإطار التشريعي للإفلاس والتجارة الإلكترونية في الخليج

تمهيد:

يمثل الإفلاس في المفهوم القانوني المعاصر حالة من التوازن بين مراكز قانونية متصارعة؛ مركز المدين الراغب في الاستمرارية، ومركز الدائن الراغب في استيفاء حقه، ومع تحول الاقتصاد الخليجي نحو النظم الرقمية، برزت إشكالية مواءمة نصوص الإفلاس التقليدية مع طبيعة "المنشأة الافتراضية"، وفي ضوء ذلك يستعرض هذا المبحث التطور

التاريخي لفلسفة الإفلاس في الخليج، ثم يشرح الطبيعة القانونية الخاصة للمنشآت الرقمية التي تجعل من تعثرها معضلة قانونية وتقنية فريدة

المطلب الأول :التطور التشريعي لأنظمة الإفلاس الخليجية (من التصفية إلى إعادة التنظيم المالي).

لم تنشأ أنظمة الإفلاس المعاصرة في دول مجلس التعاون الخليجي دفعة واحدة، بل مرت بمخاض تشريعي طويل، متأثرة بالمدارس الفقهية اللاتينية تارة، والأنجلوسكسونية تارة أخرى. ويمكن تقسيم هذا التطور إلى مرحلتين أساسيتين تعكسان تغيراً جذرياً في النظرة الاقتصادية والقانونية لـ "التاجر المتعثر."

أولا/ الفلسفة العقابية والتصفية في التشريعات التجارية القديمة

اتسمت التشريعات التجارية الخليجية في بداياتها (كنظام المحكمة التجارية السعودي لعام 1350هـ، وقوانين التجارة القديمة في الإمارات والكويت) بتغليب "الفلسفة العقابية" تجاه التاجر المفلس، فقد كان يُنظر إلى التوقف عن الدفع باعتباره "جريمة اقتصادية" أو إخلالاً جسيماً بالثقة التجارية، مما يستوجب إقصاء التاجر من السوق وتصفية أمواله فوراً لضمان حقوق الدائنين فكانت القوانين التقليدية كانت تهدف إلى التصفية الجماعية لأموال المدين وتوزيعها على الدائنين قسمة غرماء، مع التركيز على العقوبات التبعية كالمنع من السفر أو السجن في حالات الإفلاس التقصيري، مما جعل من الإفلاس أداة "هدم" لا "بناء[1]."

في هذه المرحلة، كانت إجراءات الإفلاس إجراءات "تصفية" بحتة حيث تغل يد المدين عن إدارة أمواله بمجرد صدور حكم شهر الإفلاس، وتنتقل السلطة إلى "أمين التفليسة" (السنديك)، الذي تنحصر مهمته في حصر الأصول، وبيعها بالمزاد العلني، وتوزيع حصيلتها على الدائنين قسمة غرماء. ولم يكن هناك متسع قانوني حقيقي لإنقاذ المنشأة، بل إن مجرد الدخول في نفق الإفلاس كان يعني "الموت المدني والتجاري" للمنشأة فكانت القوانين والأنظمة تفتقر إلى المرونة، حيث لم تكن تفرق بين المدين سيء النية والمدين "سيء الحظ" الذي تعثر نتيجة ظروف اقتصادية قاهرة، مما أدى إلى خروج كيانات اقتصادية كبرى من السوق كان من الممكن إصلاحها لو وجدت تشريعات وقائية[2].

ويشير الفقه القانوني إلى أن هذه الصرامة المفرطة أدت إلى نتائج عكسية؛ فخوف التجار من وصمة الإفلاس وعواقبه الجزائية (كالإفلاس التقصيري والاحتيالي) دفعهم إلى إخفاء تعثرهم المالي، وتصفية أصولهم سراً، مما أدى في النهاية

[1] الجبر، محمد حسن القانون التجاري السعودي، 1417هـ، دار حافظ للنشر، ص 315

[2] هاني دويدار، القانون التجاري: النظرية العامة للشركات والإفلاس، 2023، دار الجامعة الجديدة، ص 520

CC BY

إلى ضياع حقوق الدائنين وانهيار الكيانات الاقتصادية التي كان من الممكن إنقاذها لو توفرت الآليات التشريعية المناسبة [1]

ثانيا/ تبني "ثقافة الإنقاذ" في الأنظمة الخليجية الحديثة

أمام التحولات الاقتصادية العالمية، ومتطلبات البنك الدولي، ومؤشرات سهولة ممارسة الأعمال ، أدركت دول مجلس التعاون الخليجي قصور التشريعات التقليدية عن مواكبة تعقيدات الاقتصاد الحديث. وبناءً عليه، حدثت "ثورة تشريعية" فمع رؤية المملكة 2030م وتوجه دول الخليج نحو تنويع الاقتصاد، صدرت أنظمة إفلاس ثورية، مثل نظام الإفلاس السعودي (1439هـ)[2] وقانون الإفلاس الإماراتي الجديد (2023م)[3]، هذه الأنظمة لم تعد تهدف إلى "دفن الكيانات"، بل إلى "استصلاحها"

ولقد استحدث نظام الإفلاس السعودي الجديد إجراءات "التسوية الواقية" و"إعادة التنظيم المالي"، وهي إجراءات تهدف إلى تمكين المدين من الاستمرار في إدارة نشاطه والتوصل إلى تسويات مع الدائنين تحت إشراف المحكمة، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحمي الوظائف[4].

كما أن هذا التحول يتماشى مع المعايير الدولية (الأونسيترال)، حيث أصبح الهدف هو الحفاظ على القيمة الاقتصادية للمنشأة كـ "وحدة منتجة"، وهو ما يعد أمراً جوهرياً لشركات التجارة الإلكترونية التي قد تمر بفترات تعثر مؤقتة نتيجة حرق السيولة في التسويق والنمو[5].

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لمنشآت التجارة الإلكترونية وتحديات تعثرها ماليًا

لا يمكن إخضاع المنصات الرقمية والمتاجر الإلكترونية لأحكام الإفلاس دون تحديد طبيعتها القانونية الدقيقة، وفهم مكونات ذمتها المالية التي تختلف جذرياً عن الذمة المالية للمصانع والشركات التقليدية، فهذا الاختلاف في التكوين يخلق تحديات غير مسبوقة لقضاء الإفلاس وأمناء التفليسة.

أولا التكييف القانوني للمنصات الرقمية والأصول غير الملموسة

---

[1] شلبي، عبد الحميد الديسطي عبد الحميد–الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد: دراسة تحليلية–مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية العدد 97 ص186

[2] نظام الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) وتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٤٣٩هـ

[3] مرسوم بقانون اتحادي رقم (51) لسنة 2023 بإصدار قانون إعادة التنظيم المالي والإفلاس (2023م)

[4] الصقيه، أحمد بن عبد العزيز قضاء الشركات في المملكة، 2024، دار الميمان، ص 410

[5] صالح، باسم محمد –الشركات التجارية–، 2023، دار اليازوري، ص 480

CC BY

تُعرّف منشأة التجارة الإلكترونية قانوناً بأنها كيان اعتباري يمارس الأعمال التجارية بشكل رئيسي عبر وسائط تقنية المعلومات والاتصالات، ويهدف إلى إبرام عقود عن بُعد لتقديم سلع أو خدمات.

وفي حين يتكون "المتجر التقليدي من عناصر مادية (كالبضائع والآلات) وعناصر معنوية (كالعلامة التجارية والاتصال بالعملاء)، فإن "المتجر الإلكتروني" يتشكل في غالبيته العظمى، إن لم يكن كلياً، من أصول غير ملموسة وهنا نجد ان قوانين الإفلاس التقليدية قد تجد صعوبة في تقييم هذه الأصول أو الحجز عليها، لأنها تفتقر إلى الوجود المادي وتتسم بالسيولة العالية عبر الحدود[1].

وتتألف الذمة المالية للمنشأة الرقمية من عناصر مستحدثة ومعقدة قانونياً، أبرزها:

1. **أسماء النطاقات :(Domain Names)** والتي لا تعتبر مجرد عناوين، بل هي حقوق ملكية فكرية وعلامات تجارية رقمية تحمل قيمة مالية ضخمة تعتمد على حجم الزيارات وثقة محركات البحث.
2. **الخوارزميات والبرمجيات :(Algorithms & Source Codes)** وهي الآلة المشغلة للمنصة، وتخضع لحماية قوانين حق المؤلف، وغالباً ما تكون مرهونة بسرية تامة.
3. **البيانات الضخمة (Big Data) وقواعد بيانات العملاء** :وتعتبر النفط الجديد للاقتصاد الرقمي، وهي الأصل الأكثر قيمة للمتجر الإلكتروني، حيث تتضمن سلوكيات المستهلكين وتفضيلاتهم

وتكمن أيضا الإشكالية القانونية العميقة التي تواجه قضاء الإفلاس في صعوبة تطبيق القواعد الكلاسيكية للحيازة والتنفيذ الجبري على هذه الأصول، فالأصل المادي يمكن الحجز عليه وتشميعه بالشمع الأحمر، أما الأصل الرقمي المستضاف غالباً على خوادم سحابية خارج حدود الدولة السحابية فيصعب السيطرة عليه قانونياً أو مادياً بمجرد صدور حكم الإفلاس علاوة على ذلك، "أن المنصات الإلكترونية تعتمد على حقوق الملكية الفكرية كعنصر جوهري في رأسمالها، مما يجعل إجراءات "الحصر والتقييم" من قِبل أمين الإفلاس تتطلب خبرة تقنية متخصصة تتجاوز المحاسبة القانونية التقليدية، لضمان عدم ضياع قيمة الشركة عند التعثر"[2].

ثانيا/ الأسباب النوعية لتعثر المتاجر الإلكترونية (هشاشة النموذج الرقمي)

[1] الشريف، نايف حوكمة الشركات العائلية والمنشآت الرقمية، 2024، دار الميمان، ص 160

[2] المحيميد، سلطان– القانون التجاري الحديث، 2025، دار النهضة العربية، ص 340

CC BY

إذا كانت الشركات التقليدية تتعثر عادة بسبب الكساد الاقتصادي، أو سوء الإدارة، أو انهيار سلاسل الإمداد؛ فإن لمنشآت التجارة الإلكترونية أسباباً "نوعية وتقنية" تجعلها أكثر عرضة للتعثر المالي السريع والمفاجئ، وهو ما يُحتم النظر إليها بعدسات تشريعية مختلفة.

من أبرز أسباب تعثر المتاجر والمنصات الإلكترونية:

الاستنزاف السريع للسيولة :يعتمد نموذج عمل المنصات الرقمية) وخاصة الشركات الناشئة على الإنفاق التسويقي والتقني الهائل للاستحواذ على حصة سوقية أكبر على حساب الربحية قصيرة الأجل وهذا النموذج يخلق "فجوة سيولة" مستمرة، فإذا عجزت المنصة عن إقناع المستثمرين الجريئين بضخ جولة تمويلية جديدة، فإنها تتجه فوراً نحو الإعسار والتوقف عن الدفع ويذهب بعض الباحثين إلى أن "التعثر المالي" في الشركات الرقمية قد يحدث فجأة نتيجة تغير في سياسات الخصوصية العالمية أو توقف التمويل الجريء، وهنا تصبح إجراءات الإفلاس التقليدية بطيئة جداً مقارنة بسرعة انهيار المنصات الرقمية، مما يتطلب "حوكمة رقمية" خاصة للإفلاس[1].

التقادم التكنولوجي السريع :تعمل المنصات الرقمية في بيئة شديدة التنافسية، فاذا حدث تأخر في تحديث الخوارزميات، أو أي خلل سيبراني يؤدي إلى تسريب بيانات العملاء، يتسبب في انهيار فوري لـ "الثقة" (التي هي عماد التجارة الإلكترونية)، مما يؤدي إلى هجرة جماعية للمستخدمين وانخفاض القيمة السوقية للمنصة إلى الصفر تقريباً في غضون أيام

تحدي "التقييم الدفتري" مقابل "السيولة النقدية :"تواجه المحاكم التجارية وأمناء الإفلاس معضلة كبرى تتمثل في أن الميزانيات العمومية للمنصات الرقمية قد تظهر أصولاً بمليارات الريالات (قيمة تقييمية للعلامة التجارية والبيانات)، ولكنها في الواقع لا تملك سيولة نقدية كافية لسداد رواتب المبرمجين أو فواتير الاستضافة السحابية، وهذا الانفصام بين التقييم السوقي والتدفق النقدي يجعل من الصعب جداً تطبيق معيار "الميزانية العمومية" الكلاسيكي لتحديد حالة الإفلاس كما أن هناك تحدياً قانونياً يتعلق بـ "الديون السحابية"؛ فالمنشأة المتعثرة قد تعجز عن سداد رسوم الاستضافة ، مما يؤدي إلى "محو" وجود المنشأة بالكامل من الفضاء الرقمي، وهو ما يفرض على نظام الإفلاس ضرورة توفير حماية عاجلة لمنع انقطاع الخدمة أثناء فترة إعادة التنظيم[2].

يتضح مما سبق أن الفجوة بين "جمود النص القانوني القديم" و"ديناميكية التجارة الإلكترونية" قد تقلصت بفضل الأنظمة الحديثة في الخليج، إلا أن الطبيعة التقنية للمنصات الرقمية ما زالت تفرض تحديات في تقييم الأصول وتحديد

[1] الخضيري، منصور – استدامة المنشآت في النظام السعودي، 2025، دار المناهج، ص 205

[2] العبيسي، فهد بن علي –شرح نظام الشركات والإفلاس، 2024، دار الشقري، ص 295.

CC BY

لحظة "التوقف عن الدفع" كذلك فإن الانتقال من التصفية إلى إعادة التنظيم المالي هو الخطوة الأولى لحماية الاقتصاد الرقمي، وهو ما سيتم تفصيله في المبحث الثاني من حيث الإجراءات العملية.

المبحث الثاني: آليات الحماية القانونية للمنشآت الرقمية المتعثرة

تمهيد :تعتبر إجراءات الإفلاس الحديثة بمثابة "اداءة انقاذ" قانونية للمنشأة المتعثرة، وفي قطاع التجارة الإلكترونية، حيث تتسم الأزمات المالية بالسرعة الفائقة والارتباط الوثيق بالثقة التقنية، تصبح الحماية القانونية العاجلة ضرورة لا غنى عنها، ويهدف هذا المبحث إلى تحليل فاعلية إجراءات "إعادة التنظيم المالي" و"التسوية الواقية" في الحفاظ على استمرارية المنصات الرقمية، مع البحث في المعضلة القانونية الكبرى كيفية حماية وتقييم الأصول الرقمية والبيانات الضخمة أثناء مرحلة التعثر.

المطلب الأول :إجراءات "إعادة التنظيم المالي" و"التسوية الواقية" وأثرها على استمرار المنصات الإلكترونية.

تعد هذه الإجراءات "وقائية" بطبيعتها، حيث تهدف إلى تلافي وصول المنشأة إلى مرحلة التصفية النهائية، وهو أمر جوهري للمنصات الرقمية التي تنهار قيمتها بمجرد توقف خدماتها التقنية.

أولا التسوية الواقية ودورها في تعليق المطالبات

وتعتبر "التسوية الوقائية" إجراءً يهدف إلى تيسير وصول المدين إلى اتفاق مع دائنيه لتسوية ديونه، مع احتفاظ المدين بإدارة نشاطه. الميزة الكبرى هنا هي "تعليق المطالبات" التي تمنع الدائنين من اتخاذ إجراءات تنفيذية ضد الشركة.

ففي النظام السعودي: يتم تعليق المطالبات ويمنح المنشأة "فترة تنفس" تمنع الدائنين من الحجز على الحسابات المصرفية أو الأصول التشغيلية، وهو ما يضمن للمنصة الإلكترونية دفع فواتير مزودي خدمات السحاب واستمرار الخوادم في العمل[1].

وفي القانون الإماراتي: نجد أن المشرع منح المحكمة سلطة واسعة في تمديد فترة الحماية، مما يسمح للمنشآت الرقمية التي تعتمد على "جولات التمويل" بإعادة ترتيب أوراقها واستقطاب مستثمرين جدد دون ضغوط الديون القائمة[2]

ثانيا/ إعادة التنظيم المالي وإشكالية "الإدارة تحت الإشراف"

على عكس التسوية الواقية، يتم إجراء إعادة التنظيم المالي تحت إشراف "أمين إفلاس"، وهنا تبرز أهمية الخبرة التقنية لهذا الأمين في إدارة المنشآت الرقمية.

[1] الغامدي، ناصر بن محمد– نظام الإفلاس السعودي: دراسة مقارنة، 2023، مكتبة القانون والاقتصاد، ص 188

[2] الشامسي، جاسم علي –شرح قانون الإفلاس الإماراتي، 2024، دار النهضة العربية، ص 215

فلقد سمح نظام 1439هـ إعادة التنظيم المالي للمنشأة بالحصول على "تمويل جديد" يتمتع بالأولوية على الديون السابقة، وهو أمر حيوي للمتاجر الإلكترونية التي تحتاج سيولة نقدية مستمرة لتشغيل عملياتها اليومية واللوجستية[1].

ويتوقف نجاح إعادة التنظيم المالي للمنصات الرقمية على سرعة إجراءات المحكمة؛ فالتأخير في المصادقة على المقترح قد يؤدي إلى فقدان المنصة لعلامتها التجارية ومكانتها في السوق، نظراً لأن المنافسة الرقمية لا تنتظر إجراءات التقاضي الطويلة[2].

المطلب الثاني: حماية الأصول الرقمية والبيانات الضخمة أثناء إجراءات الإفلاس

تمثل الأصول الرقمية والبيانات جوهر القيمة المالية للمنشأة الإلكترونية، ولكنها تثير إشكاليات قانونية معقدة عند محاولة حصرها أو تقييمها في سياق الإفلاس.

أولا: التقييم المالي والحماية القانونية للأصول الرقمية

تتكون أصول المنصة من "أسماء النطاقات"، "الأكواد المصدرية"، و"العلامات التجارية الرقمية". التحدي هو أن هذه الأصول لا تملك قيمة مادية ملموسة، بل تعتمد قيمتها على "الاستمرارية".

فالأصول الرقمية تتسم بصعوبة الحجز عليها بالطرق التقليدية، مما يتطلب من أمين الإفلاس اتخاذ إجراءات تقنية "كالحصول على كلمات المرور والمفاتيح التشفيرية" لضمان عدم تهريب هذه الأصول أو إتلافها من قِبل المدين أو المخترقين أثناء فترة التعثر[3].

مما يتطلب لتقييم هذه الأصول الاستعانة بـ "خبير تقني" بجانب المحاسب القانوني، لأن قيمة "خوارزمية" معينة قد تساوى ملايين الريالات في سوق الاستثمار، بينما قد تظهر في الدفاتر المحاسبية التقليدية بقيمة رمزية[4].

ثانيا/ تعارض حماية البيانات الضخمة مع حقوق الدائنين

تعتبر قواعد بيانات العملاء من أثمن الأصول التي يمكن بيعها لسداد الديون، ولكن هذا يطرح إشكالية قانونية تتعلق بـ "حق الخصوصية".

---

[1] الصقيه، أحمد بن عبد العزيز – قضاء الشركات في المملكة، 2024، دار الميمان، ص 440

[2] هاني دويدار، القانون التجاري: النظرية العامة للإفلاس، 2023، دار الجامعة الجديدة، ص 580

[3] خالد ممدوح إبراهيم، القانون التجاري الإلكتروني، 2024، دار الفكر الجامعي، ص 312

[4] طارق إبراهيم، حماية الأصول الرقمية، 2023، دار النهضة العربية، ص 144

CC BY

وهنا يتجلى الصراع القانوني بين نظام الإفلاس (الذي يوجب بيع أصول المدين لسداد الدائنين) وبين "نظام حماية البيانات الشخصية" (الذي يمنع تداول بيانات العملاء دون موافقتهم)، مما يستوجب أن يتم البيع في إطار "نقل النشاط بالكامل" وليس بيع البيانات كأصل منفصل، لضمان استمرارية الغرض الذي جمعت من أجله البيانات[1].

وفي هذا السياق، تؤكد لجنة الإفلاس السعودية في أدلتها الإرشادية على ضرورة التزام أمين الإفلاس بالأنظمة المرعية عند التعامل مع بيانات العملاء، معتبرة أن "الثقة الرقمية" هي جزء من القيمة المعنوية للمتجر التي يجب المحافظة عليها لضمان الحصول على أعلى سعر عند البيع أو إعادة الهيكلة[2].

ومن العرض السابق نخلص إلى أن أنظمة الإفلاس الخليجية الحديثة قد وفرت "درعاً قانونياً" للمنصات الرقمية من خلال إجراءات استباقية تحمي التشغيل وتجمد المطالبات. ومع ذلك، فإن الفراغ التشريعي في كيفية "التقييم التقني" للأصول الرقمية، والتعارض بين "سيولة الإفلاس" و"خصوصية البيانات"، يتطلب تدخلاً من المشرع لوضع معايير خاصة بإفلاس المنشآت التقنية، تضمن استغلال الأصول الرقمية دون المساس بحقوق المستهلكين.

المبحث الثالث: أثر منظومة الإفلاس على جذب الاستثمار في الاقتصاد الرقمي

تمهيد :لا يمكن فصل جودة التشريع التجاري عن تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية، فالمستثمر في الاقتصاد الرقمي لا يبحث فقط عن تسهيلات التأسيس، بل يبحث عن "آليات الخروج الآمن "في حال التعثر، ومن ثم فإن وجود نظام إفلاس متطور يقلل من "علاوة المخاطر" لدى الممولين، ويخلق بيئة ائتمانية مستقرة، وفي ضوء ذلك يستعرض هذا المبحث دور قوانين الإفلاس في تعزيز الثقة الائتمانية، ثم يحلل التحديات القانونية المعقدة للتصفية الرقمية العابرة للحدود في ظل تداخل الاختصاصات القضائية بين دول مجلس التعاون، وذلك على النحو الاتي :

المطلب الأول :دور قوانين الإفلاس في تعزيز الثقة الائتمانية للمتاجر الإلكترونية لدى البنوك والممولين.

تعتمد المتاجر الإلكترونية بشكل أساسي على "التمويل الجريء" والائتمان البنكي للنمو، وتعمل قوانين الإفلاس كضمانة خلفية تحمي حقوق هؤلاء الممولين وتنظم أولوياتهم عند التعثر.

تعتمد المتاجر الإلكترونية بشكل أساسي على "التمويل الجريء" والائتمان البنكي للنمو. وتعمل قوانين الإفلاس كضمانة خلفية تحمي حقوق هؤلاء الممولين وتنظم أولوياتهم عند التعثر.

[1] المحيميد، سلطان القانون التجاري الحديث، 2025، دار النهضة العربية، ص 360

[2] لجنة الإفلاس السعودية، الدليل الإرشادي للأصول المعنوية، 2024، مطابع الحكومة، ص 55

أولا: أثر الشفافية التشريعية على تحفيز الاستثمار الجريء

يبحث المستثمر الجريء عن كيانات تمتلك حوكمة واضحة وآليات معلنة للتعامل مع الفشل المالي. إن وضوح إجراءات "إعادة التنظيم المالي" يقلل من احتمالية ضياع كامل قيمة الاستثمار عند التعثر.

ولقد ساهم نظام الإفلاس السعودي الجديد في طمأنة صناديق الاستثمار الجريء من خلال "تقنين التمويل المضمون"، حيث منح النظام الأولوية للممولين الذين يضخون سيولة جديدة أثناء فترة إعادة التنظيم، مما يشجعهم على إنقاذ الشركات الرقمية بدلاً من تركها للتصفية[1].

وفي ذات السياق، يرى البعض أن قوانين الإفلاس الحديثة في الخليج قد تخلصت من "فكرة العقوبة" التي كانت تنفر المستثمرين الأجانب، واستبدلتها بآليات "توزيع المخاطر"، وهو ما جعل المتاجر الإلكترونية الخليجية وجهة جاذبة لرؤوس الأموال الدولية التي تبحث عن بيئة قانونية متوقعة[2]

ثانيا: ضمانات الدائنين المضمونة بالأصول الرقمية

تعد إشكالية "الضمانات" من أكبر عوائق تمويل المتاجر الإلكترونية، حيث لا تمتلك هذه المتاجر عقارات أو آلات لرهنها للبنوك.

كذلك سمحت الأنظمة الحديثة بـ "الرهن التجاري" على الأصول المعنوية كبراءات الاختراع وأسماء النطاقات، وهنا تلعب الحوكمة دوراً في تحديد "أولوية الدائنين" عند الإفلاس، حيث تضمن القوانين الحديثة للدائن المرتهن لهذه الأصول الرقمية استيفاء حقه منها قبل الدائنين العاديين، مما يحفز البنوك على منح قروض بضمان "القيمة التقنية" للمنصة[3].

المطلب الثاني: تحديات التصفية الرقمية العابرة للحدود في دول مجلس التعاون الخليجي

نظراً لأن التجارة الإلكترونية بطبيعتها تتجاوز الحدود الجغرافية، فإن إفلاس منصة رقمية تعمل في عدة دول خليجية يثير نزاعات قانونية حول "المحكمة المختصة" و"القانون الواجب التطبيق."

أولا تنازع الاختصاص القضائي ومركز المصالح الرئيسية

---

[1] السياري، عبد الرحمن بن محمد الحماية القانونية للائتمان في نظام الإفلاس، 2024، دار جامعة الملك سعود للنشر، ص 112.

[2] الشرقاوي، سمير القانون التجاري: الاستثمار والائتمان، 2023، دار النهضة العربية، ص 285).

[3] . أحمد بن عبد العزيز الصقيه، قضاء الشركات في المملكة، 2024، دار الميمان، ص 495

CC BY

تعمل معظم المنصات الرقمية الكبرى في الخليج من خلال مكاتب في الرياض، وخوادم في دبي، ومستودعات في الكويت، فعند التعثر، أي محكمة يحق لها افتتاح إجراءات الإفلاس؟

ومن خلال التوجه الحديث في القضاء التجاري الخليجي بدأ يتبنى معيار "مركز المصالح الرئيسية للمدين وهو المكان الذي يمارس فيه المدين إدارة مصالحه بشكل اعتيادي ويكون ظاهراً للغير، ومع ذلك، تظل الإشكالية في المنصات "السحابية" التي لا تملك مركزاً مادياً واضحاً، مما يتطلب تنسيقاً قضائياً خليجياً موحداً[1].

الا أن عدم وجود "اتفاقية خليجية موحدة للإفلاس" حتى الآن، يجعل تنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة دولة خليجية بشأن تصفية أصول رقمية في دولة أخرى أمراً معقداً ويخضع لإجراءات "التذييل بالصيغة التنفيذية" المرهقة، مما يعطل سرعة التصفية الرقمية[2].

ثانيا /سبل تفعيل قانون الأونسيترال النموذجي للإعسار عبر الحدود

لحل معضلة التداخل الدولي، اتجهت بعض الدول كالسعودية والإمارات لاستلهام قواعد "الأونسيترال "بشأن الإعسار العابر للحدود.

حيث إن تفعيل هذه القواعد يتيح "الاعتراف المتبادل" بأمناء الإفلاس، ويسمح لأمين الإفلاس المعين في دولة خليجية بالوصول إلى الحسابات البنكية والأصول الرقمية للمتجر في دول أخرى بشكل أسرع، مما يحمي الأصول من التهريب ويضمن تصفية عادلة وشاملة لجميع الدائنين بغض النظر عن جنسيتهم[3].

كذلك نجد أن من التحديات التقنية في التصفية العابرة للحدود يتمثل في "السيادة الرقمية"؛ حيث قد ترفض بعض الدول تسليم بيانات العملاء الموجودة على أراضيها لأمين إفلاس أجنبي بحجة حماية الأمن السيبراني والخصوصية الوطنية، وهو ما يستدعي وضع بروتوكولات تعاون تقني–قانوني بين دول المجلس"[4].

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

بعد العرض التحليلي والمقارن للموضوع محل الدراسة في ضوء تقاطع قوانين الإفلاس مع التجارة الإلكترونية، نلخص أهم ما توصلت إليه الدراسة:

[1] الغامدي، ناصر بن محمد–نظام الإفلاس السعودي: دراسة مقارنة، 2023، مكتبة القانون والاقتصاد، ص 240

[2] الشامسي، جاسم علي –شرح قانون الإفلاس الإماراتي، 2024، دار النهضة العربية، ص 310

[3] طه، مصطفى كمال –القانون التجاري: الإفلاس والتجارة الدولية، 2024، دار الجامعة الجديدة، ص 615

[4] مساعد، نورة بنت –التحديات القانونية للإفلاس الرقمي، 2025، مجلة الدراسات القضائية، العدد 14، ص 88

CC BY

أولاً: النتائج

- انتقلت التشريعات الخليجية من نموذج "التصفية العقابية" إلى نموذج "إعادة التنظيم الحمائية"، وهو ما يتناسب طردياً مع طبيعة المنشآت الرقمية الناشئة.
- الأصول الرقمية (البيانات، النطاقات) تشكل الكتلة المالية الأكبر للمتاجر الإلكترونية، لكنها تعاني من قصور في "آليات التقييم" و"طرق التنفيذ الجبري" في أنظمة الإفلاس الحالية.
- يُعد "تعليق المطالبات" في إجراءات التسوية الواقية صمام الأمان الأهم لمنع توقف الخدمات السحابية والتقنية للمنصات المتعثرة.
- غياب التنسيق الإجرائي الموحد بين دول الخليج بشأن الإفلاس العابر للحدود يمثل عائقاً أمام تصفية أو إعادة تنظيم المنصات الرقمية الإقليمية.

ثانياً: التوصيات

- **توصي الدارسة: بضرورة** إصدار "ملحق تنظيمي" ملحق بأنظمة الإفلاس يختص بـ "المنشآت التقنية"، يوضح كيفية تقييم الأصول غير الملموسة والتعامل مع الخصوصية عند البيع.
- **توصي الدراسة:** بعمل ورشة عمل وتدريب قضاة المحاكم التجارية وأمناء الإفلاس على "المحاسبة الرقمية" وفهم آليات تشغيل المنصات السحابية لضمان إصدار أحكام واقعية وقابلة للتنفيذ.
- **توصي الدراسة:** بإبرام "اتفاقية خليجية للإعسار العابر للحدود" تتبنى معايير الأونسيترال، لتسهيل الاعتراف المتبادل بإجراءات الإفلاس وحماية الاستثمارات البينية.
- **على مستوى الاستثمار** :تشجيع البنوك على قبول "الأصول الرقمية والملكية الفكرية" كضمانات عينية للتمويل، مع وضع أطر قانونية تضمن حق البنك في هذه الأصول عند التعثر.

المراجع والمصادر

أولاً: الأنظمة واللوائح والأدلة الرسمية

- لجنة الإفلاس السعودية .*الدليل الإرشادي للأصول المعنوية* .الرياض :مطابع الحكومة، 2024م.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (51) لسنة 2023 .بشأن إصدار قانون إعادة التنظيم المالي والإفلاس الإمارات العربية المتحدة، 2023م.

نظام الإفلاس السعودي .الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/50) وتاريخ 1439/5/28هـ .الرياض :المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

ثانياً: الكتب القانونية المتخصصة

إبراهيم، خالد ممدوح .*القانون التجاري الإلكتروني* .الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2024م.

إبراهيم، طارق .*حماية الأصول الرقمية* .القاهرة :دار النهضة العربية، 2023م.

الجبر، محمد حسن .*القانون التجاري السعودي* .ط1 .جدة :دار حافظ للنشر، 1417هـ.

الخضيري، منصور .*استدامة المنشآت في النظام السعودي* .الرياض :دار المناهج، 2025م.

دويدار، هاني .*القانون التجاري: النظرية العامة للشركات والإفلاس* .الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 2023م.

الشامسي، جاسم علي .*شرح قانون الإفلاس الإماراتي* .القاهرة :دار النهضة العربية، 2024م.

الشريف، نايف .*حوكمة الشركات العائلية والمنشآت الرقمية* .الرياض :دار الميمان، 2024م.

صالح، باسم محمد .*الشركات التجارية* .عمّان :دار اليازوري، 2023م.

الصقيه، أحمد بن عبد العزيز .*قضاء الشركات في المملكة* .الرياض :دار الميمان، 2024م.

طه، مصطفى كمال .*القانون التجاري الحديث: الإفلاس والتجارة الدولية* .الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 2024م.

العبيسي، فهد بن علي .*شرح نظام الشركات والإفلاس* .الرياض :دار الشقري، 2024م.

الغامدي، ناصر بن محمد .*نظام الإفلاس السعودي: دراسة مقارنة* .الرياض :مكتبة القانون والاقتصاد، 2023م.

المحيميد، سلطان .*القانون التجاري الحديث* .القاهرة :دار النهضة العربية، 2025م.

ثالثاً: الأبحاث والدوريات العلمية

- شلبي، عبد الحميد الديسطي" .الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد :دراسة تحليلية ".*مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية*، العدد 97.
- مساعد، نورة بنت" .التحديات القانونية للإفلاس الرقمي ".*مجلة الدراسات القضائية*، العدد 14 (2025م).

.